

تأييد لجنة الاستئناف لقرار لجنة الفصل

رقم القضية لدى لجنة الفصل	رقم قرار لجنة الفصل	تاريخ صدور القرار
45/385	رقم 5150/ل/د/2024/1م لعام 1445هـ	1445/07/10هـ الموافق 2024/01/22م
رقم قرار لجنة الاستئناف	تاريخ صدور القرار	نوع الدعوى
رقم 3383/ل.س/2024 لعام 1445هـ	1445/12/27هـ الموافق 2024/07/03م	إدارية
التصنيف الموضوعي		
التظلم من إجراءات وقرارات الهيئة		

الوقائع

تتلخص وقائع هذه الدعوى في أن المدعي تقدم إلى لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية بلائحة دعوى متضمنة تظلمه من قرار المدعي عليها رقم (--) وتاريخ (--) م، المتضمن فرض غرامات مالية عليه بوصفه عضو مجلس إدارة شركة (أ) مقدارها (20,000) ريال لمخالفته الفقرة (1) من المادة (الحادية والسبعين) من نظام الشركات، استناداً إلى الفقرة (ت) من المادة (الثالثة عشرة بعد المائتين) من النظام ذاته؛ وذلك لعدم إبلاغه مجلس إدارة الشركة بما له من مصلحة مباشرة وغير مباشرة في صفقة استحواذ الشركة على أصل عقاري مملوك لوالده (رئيس مجلس إدارة الشركة)، وفرض غرامة مالية عليه مقدارها (80,000) ريال عن كل مخالفة، بإجمالي قدره (320.000) ريال؛ لارتكابه أربع مخالفات للفقرة الفرعية (2) من الفقرة (أ) من المادة (الرابعة والأربعين) من لائحة حوكمة الشركات، استناداً إلى الفقرة (ت) من المادة (الثالثة عشرة بعد المائتين) من نظام الشركات؛ وذلك لعدم تجنبه ورئيس مجلس الإدارة حالات تعارض المصالح من خلال حضورهما اجتماعات مجلس إدارة الشركة أثناء المداولات على قرارات متعلقة بصفقة استحواذ على أصل عقاري مملوك لرئيس مجلس الإدارة، ولاحتساب أعضاء مجلس إدارة الشركة صوته وصوت رئيس مجلس الإدارة في التصويت على موضوعات متعلقة بتلك الصفقة. وطلب إلغاء قرار المدعي عليها محل الدعوى.

وقد نُظرت الدعوى، وصدر بشأنها قرار لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية رقم 5150/ل/د/2024/1م لعام 1445هـ، القاضي بقبول دعوى التظلم شكلاً، ورفضها موضوعاً.

وأبلغ المدعي بنسخة من القرار بتاريخ 1445/11/18هـ، وبتاريخ 1445/12/04هـ تقدم وكيله عنه بمذكرة استئناف طعنًا عليه، تضمنت الآتي:

"أسباب الطعن على قرار لجنة الفصل، ويشمل الآتي:



أولاً: بعد الرجوع إلى لائحة حوكمة الشركات الصادر بموجب القرار الصادر من المدعي عليها ، يتبين أن القرار الصادر ضد موكلي محل الدعوى جاء مستنداً على مستند غير صحيحة ولا وجود له في اللائحة المعدلة وذلك أنه لا يوجد فقرة فرعية من المادة الرابعة والأربعين من لائحة حوكمة الشركات وعليه فكيف يتم الاستناد على دليل لا وجود له وهذا يعتبر مخالف للنظام إذ أنه لا عقوبة إلا بنص وبالرجوع للقرار تبين أنه تم اصدار عقوبة تجاه موكلي دون مسوغ شرعي أو نظامي وإنما الفقرة الأولى من المادة الحادية والسبعين من نظام الشركات نصت على عدم جواز التصويت فإن وجد تصويت لموكلي فيما له مصلحة فيه -مع عدم التسليم بذلك- فإن المادة لم تنص على فرض أي عقوبة عليه وإنما حملته المسؤولية الناتجة عن الضرر تجاه الغير إن وجدت وعليه فإن التصويت على القرار المنصب لمصلحة المصوت ليست عليه عقوبة نظامية، ثم إن الحكم في أصله مخالف للأنظمة المرعي وذلك نجد أن قرار المدعي عليها تارة يستند على نظام الشركات القديم وتارة يستند على نظام الشركات الجديد وتارة يستند على لائحة حوكمة الشركات القديمة وتارة يستند على لائحة حوكمة الشركات الجديدة وهذا مخالف للنظام إذ أن الأنظمة الجديد تعتبر ناسخة للقديمة ثم نجد أن المدعي عليها مستندة على القديمة ثم نجد أن الدائرة الابتدائية قضت برفض الدعوى وتأيد قرار المدعي عليها وهذا مخالف للأنظمة وهو حقيق بالنقض.

ثانياً: القرار جاء مبهماً وذلك أنه ذكر فيه فرض غرامة قدرها (20,000) ريال وفرض أربع غرامات بمجموع (320,000) ريال لكل غرامة منها مبلغ قدره (80,000)، وهذه المخالفات ذكرت على سبيل الاسترسال دون بيان المخالفة الواقعة من موكلي ووجه هذه المخالفة مُستنداً على ذلك بالنظام الذي يحدد نوع ومقدار هذه الغرامة، وعليه فالقرار محل الدعوى جاء دون بيان نوع المخالفة وصلتها بموكلي واستناده على قيمة المخالفة بالأنظمة ذات الصلة وعليه فإن أصل المخالفة غير مقبولة وهذا حقيق بالنقض وعدم قبوله.

ثالثاً: ما جاء في القرار من عدم تبليغ موكلي مجلس إدارة الشركة بما له مصلحة فإن الرد عليه هو أنه سبق وأن تم ابلاغهم كما في المحضر (--) وتاريخ (--)هـ (قبل شراء العقار) والذي جاء فيه الاقتراح على تملك مبني وجاء بالاقتراح أن يقوم رئيس مجلس الإدارة بشرائه واقراضه للشركة وهذا اقتراح من الرئيس التنفيذي للشركة وعليه فإن هذا الاقتراح دليل على الإفصاح عن المصلحة الراجعة لرئيس مجلس الإدارة وكذلك كما جاء في المحضر رقم (--) وتاريخ (--)هـ والذي جاء فيه أنه قام (شخص مدخل) بالاطلاع المجلس على زيارته للمبنى سيقوم رئيس المجلس الإدارة بشرائه وتقسيمه للشركة، وعليه فإن هذا دليل قاطع على أن موكلي قد قام بإبلاغ مجلس الإدارة عن المصلحة العائدة له وإلا كيف علم أعضاء المجلس بهذه الصفقة وتناقشوا فيها؟، فإن المحضر رقم (--) جاء القرار فيه بالاقتراح على تملك المبنى وأن ما حصل من تملك بعده يعد إفصاحاً ضمناً مبني على الاقتراح السابق والأنظمة المرعية لم تحدد طريقة معينة عن الإفصاح وعليه فإن الإفصاح جاء مطلقاً والإفصاح الضمني أحد أنواع، وعليه يتبين جلياً أن المخالفة غير صحيحة وأن الإفصاح قد حصل وما يؤكد وجود الإفصاح هو ما جاء في المحضر رقم (--) والذي جاء فيه أن (شخص مدخل) أطلع المجلس على زيارته للمبنى... سيقوم رئيس مجلس الإدارة بشرائه وتقسيمه للشركة، وعليه فإن هذا تأكيد لما مضى فالشركة عالمة بأن المبنى المستحوذ أنه سيقوم بشرائه رئيس مجلس الإدارة ثم يبيعه لهم وهذا



يبين تحقق الإفصاح عن وجود المصلحة، ولو افترضنا جدلاً أن الإفصاح لم يحصل إلا في تاريخ (--م) كما ذكر في تسبيب الحكم -مع عدم التسليم بذلك- فإن الأصل أن العقار لم يشتري إلا بعد التاريخ هذا وعليه فإن المصلح لم يتحقق لموكلي إلا بعد الإفصاح مما يؤكد أنه في كلتا الحالتين موكلي لم يخالف الأنظمة المرعية.

رابعاً: ما استندت عليه الدائرة من مشاركة موكلي في المداولة والتصويت على مسودة مذكرة فحص المحدود المقدمة من مراجع الحسابات مكتب ع بخصوص شراء العقار المشار إليه في اجتماع مجلس إدارة شركة (أ) رقم (--م) للدورة الرابعة المنعقدة في تاريخ فإن موكلي لم يشترك في التصويت أو المداولات على هذا القرار بل إنه حجب صوته في المداولات والتصويت كما هو مذكور في الصفحة الثانية من المحضر في آخر سطرين وأما أن إمضاه على نهاية محضر اجتماع مجلس إدارة الشركة ليس دليلاً على اشتراكه بالتصويت على موضوع صفقة الاستحواذ، ولكن إمضاه لاعتماده محضر اجتماع المجلس الذي يتضمن عدة مواضيع أخرى، وأيضاً لاعتماد أعمال محضر اجتماع مجلس الإدارة حتى يستوفي الشكل الصحيح للمحضر ليس إلا تطبيقاً لنص المادة 83 من نظام الشركات السعودي لسنة 1443هـ، ونصها: 1. تُثبت مداولات مجلس إدارة شركة المساهمة وقراراته في محاضر يعدها أمين السر ويوقعها رئيس الاجتماع وأعضاء مجلس الإدارة الحاضرون وأمين السر. 2. تدون المحاضر في سجل خاص يوقعه رئيس مجلس الإدارة وأمين السر. 3. يجوز استخدام وسائل التقنية الحديثة للتوقيع وإثبات المداولات والقرارات وتدوين المحاضر. وعليه يتبين أن الإجراءات المعمولة جاءت موافقة للنظام، ومما يؤكد التزام موكلي ومجلس الإدارة على الأنظمة المرعية هي تعيين مستشار مالي للعملية حتى يتم تقييم المباني بكل حياديته وأخذ موافقة المدعى عليها والعرض على الجمعية العامة الغير عادية وحجب من له مصلحة في جميع الإجراءات التي تتعلق بصفقة الاستحواذ وذلك تطبيقاً للنصوص النظامية.

خامساً: ما استندت عليه الدائرة من مشاركة موكلي في إلغاء أحد قرارات الاجتماع الخامس فإن قرار مجلس الإدارة الصادر هو قرار إلغاء لقرار سابق على أن يتم تعيين مستشار مالي للعملية، الأمر الذي يوضح الالتزام التام بنصوص المواد النظامية وحرص المدعي والشركة على تطبيقها.

سادساً: ما استندت عليه الدائرة في مشاركة موكلي في المداولة والتصويت على صياغة عقد شراء بين م وبين الشركة في اجتماع المجلس رقم (--م) للدورة الرابعة بأنه لا يوجد ما يثبت مشاركة المدعي في التصويت على صفقة الاستحواذ محل الدعوي أو مشاركته بالمداولة وحضوره بمحضر اجتماع الشركة ليس دليل على مشاركته بالمداولة أو التصويت على صفقة الاستحواذ، وإنما موافقة على طلب المستشار المالي بتحرير العقد وهي على موافقة المدعي عليها والجمعية العامة. وكذلك أن هذا البند يتحدث عن صياغة عقد مشروط بشروط محددة وهي موافقة المدعي عليها والعرض على الجمعية العامة مما يعني أن موكلي وأعضاء مجلس الإدارة ملتزمين التزاماً تاماً بالأنظمة وذلك أن موكلي لم يصوت على هذا البند وأن أعضاء المجلس جعلوا شرط العقد معلق على موافقة المدعى عليها وموافقة الجمعية العامة، ولو افترضنا جدلاً حصول التصويت من موكلي -مع عدم التسليم به- فإن الشرط معلق على موافقة المدعي عليها والمدعي عليها ترفض تصويت من له مصلحة فإن كان ذاك



فإنه لا يسوغ لها الموافقة على هذا الشرط إن عرض عليها وذلك لمخالفته للنظام - إن وجدت المخالفة- وإن كان ذاك فإن شرط المصلحة لم يتحقق فلا يسوغ فرض العقوبة مع عدم ارتكاب المخالفة.

سابعاً: ما استندت عليه الدائرة من مشاركة موكلي في مداولات مجلس الإدارة عند استعراض الدراسة المقدمة من شركة (ب) للاستحواذ على مبنى يكون مقراً للشركة التابعة لها من رئيس مجلس الإدارة مقابل إصدار أسهم جديدة تمنح كعضو لرئيس مجلس الإدارة بعد أخذ موافقة الجمعية العامة غير العادية في اجتماع المجلس رقم (--) للدورة (--) المنعقدة في تاريخ (--)م فإن موكلي لم يشترك في المداولات والتصويت الخاصة بهذه الفقرة بل إنه تم حجب صوته عن ذا التصويت كما في السطر السابق من الأخير من الصفحة الثانية من المحضر والتي جاء فيها 'مع حجب التصويت للطرف ذو العلاقة تم الموافقة بالإجماع مع حجب التصويت عن رئيس مجلس الإدارة وعليه فإن موكلي قد حجب عن التصويت وهذا دليل قاطع على عدم مخالفة موكلي للنصوص النظامية، وأما ما جاء بشأن إمضاء موكلي في نهاية المحضر المشتمل على مواضيع أخرى غير هذا الموضوع فإنما حصل توقيعه امتثالاً لنص المادة 83 من نظام الشركات السعودي لسنة 1443هـ، ونصها: 1. تُثبت مداولات مجلس إدارة شركة المساهمة وقراراته في محاضر يعدها أمين السر ويوقعها رئيس الاجتماع وأعضاء مجلس الإدارة الحاضرون وأمين السر. 2. تدون المحاضر في سجل خاص يوقعه رئيس مجلس الإدارة وأمين السر. 3. يجوز استخدام وسائل التقنية الحديثة للتوقيع وإثبات المداولات والقرارات وتدوين المحاضر، وعليه فإن توقيعه على المحضر المشتمل على عدد من المواضيع المختلفة عن هذا المحضر للمداولات الخارجة عن موضوع هذا البند لا يوجب العقوبة على موكلي.

ثامناً: ما استندت عليه الدائرة من اشتراك موكلي في قرار مجلس الإدارة تفويض الرئيس التنفيذي وعضو مجلس الإدارة بتوقيع اتفاقية البيع والشراء للاستحواذ على العقار المشار إليه في قرار مجلس الصادر فإن موكلي لم يشارك في المداولات والتصويت فما صدر في تفويض الرئيس التنفيذي للشركة بتوقيع اتفاقية البيع أو الشراء وهو نتاج ما تم سابقاً في المداولات وليس نقاشاً يتعلق بالصفقة، فالتفويض هو أن يمثل الشركة في التوقيع على ما تم التوصل إليه من قرار. فمن الممكن أن تفوض الشركة أي شخص من خارج الشركة ليقع الاتفاقية بموجب تفويض أو وكالة، فهل هذا يعني أن هذا الشخص شارك بالتصويت على هذا القرار".

ثم أجمل وكيل المدعي طلباته في ختام مذكرته الاستئنافية بطلب نقض القرار محل الاستئناف، والحكم بإلغاء القرار محل الدعوى

وتم تبليغ المدعي عليها بالمذكرة الاستئنافية المقدمة من المدعي، وبتاريخ تقدمت بمذكرة جوابية، تضمنت الآتي:

"نود الإفادة أنه بالاطلاع على مذكرة الاستئناف المقدمة من وكيل 'المدعي'، اتضح أنها لم تخرج في مجملها عما سبق أن ذكره من دفع في لائحة دعواه والمذكرات اللاحقة لها، والتي سبق للمدعي عليها الإجابة عليها تفصيلاً بموجب مذكراتها السابقة المقدمة لمقام 'اللجنة' الموقرة خلال مرحلة الترافع،



التي أرفقت بها جميع الأدلة التي تثبت بشكل قاطع مسؤولية 'المدعي' عن المخالفات محل الدعوى وتتمسك بما جاء فيها، إضافة إلى أن لجنة الفصل ناقشتها في أسباب وحيثيات قرارها المستأنف ضده، أما بشأن ما ذكره وكيل 'المدعي' في البند (أولاً) من مذكرته محل الرد بأنه بالرجوع إلى لائحة حوكمة الشركات تبين أنه لا يوجد فقرة فرعية من المادة الرابعة والأربعين من اللائحة...، وعليه فكيف يتم الاستناد على دليل لا وجود له وهذا يعتبر مخالف للنظام إذ أنه لا عقوبة إلا بنص، وبالرجوع للقرار تبين أنه تم اصدار عقوبة تجاه موكلي دون مسوغ شرعي أو نظامي وإنما الفقرة الأولى من المادة الحادية والسبعين من نظام الشركات نصت على عدم جواز التصويت فإن وجد تصويت لموكلي فيما له مصلحة فيه -مع عدم التسليم بذلك- فإن المادة لم تنص على فرض أي عقوبة عليه وإنما حملته المسؤولية الناتجة عن الضرر تجاه الغير... إلخ، فتود المدعي عليها التأكيد بأن ما دفع به وكيل 'المدعي' في هذا الشأن غير صحيح، حيث ثبت مخالفة المدعي للفقرة (1) من المادة الحادية والسبعين من نظام الشركات الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم (م/3) المعدل بموجب المرسوم الملكي رقم (م/79) ('النظام')، التي تنص على أنه: 'لا يجوز أن يكون لعضو مجلس الإدارة أي مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في الأعمال والعقود التي تتم لحساب الشركة إلا بترخيص من الجمعية العامة العادية، ووفقاً للضوابط التي تضعها الجهة المختصة، وعلى عضو مجلس الإدارة أن يبلغ المجلس بما له من مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في الأعمال والعقود التي تتم لحساب الشركة، ويثبت هذا التبليغ في محضر الاجتماع. ولا يجوز لهذا العضو الاشتراك في التصويت على القرار الذي يصدر في هذا الشأن في مجلس الإدارة وجمعيات المساهمين. ويبلغ رئيس مجلس الإدارة الجمعية العامة العادية عند انعقادها عن الأعمال والعقود التي يكون لأحد أعضاء المجلس مصلحة مباشرة أو غير مباشرة فيها، ويرافق التبليغ تقرير خاص من مراجع حسابات الشركة الخارجي'، والفقرة الفرعية (2) من الفقرة (أ) من المادة الرابعة والأربعين من لائحة حوكمة الشركات الصادرة بموجب قرار مجلس هيئة السوق المالية رقم (8-16-2017)، المعدلة بالقرار رقم (1-7-2021) وتاريخ 2021/01/14م، والمعدلة بالقرار رقم (1-94-2022) وتاريخ 2022/8/22م ('اللائحة')، التي تنص على أنه: 'يجب على عضو مجلس الإدارة: 2... تجنب حالات تعارض المصالح، وإبلاغ المجلس بحالات التعارض التي قد تؤثر على حياده عند النظر في الموضوعات المعروضة على المجلس، وعلى مجلس الإدارة عدم إشراك هذا العضو في المداولات، وعدم احتساب صوته في التصويت على هذه الموضوعات في اجتماعات مجلس الإدارة وجمعيات المساهمين'، وحيث إن النصوص النظامية محل المخالفة كانت سارية وقت ارتكاب المخالفات محل الدعوى، فالثابت من وقائع هذه الدعوى عدم التزام المدعي بصفته عضو مجلس الإدارة بإبلاغ مجلس إدارة شركة (أ) ('الشركة') بوجود مصلحة له غير مباشرة في صفقة استحواذ الشركة على أصل عقاري مملوك لوالده رئيس مجلس الإدارة، وعدم تجنبه -بالصفة ذاتها- حالات تعارض المصالح من خلال حضوره اجتماعات مجلس إدارة الشركة واشتراكه في المداولات والتصويت على قرارات متعلقة بصفقة استحواذ الشركة على الأصل العقاري المشار له المملوك لوالده، بالمخالفة للفقرة (1) من المادة الحادية والسبعين من نظام الشركات ('النظام')، والفقرة الفرعية (2) من الفقرة (أ) من المادة الرابعة والأربعين من لائحة حوكمة الشركات ('اللائحة')، وهي نفس النتيجة التي توصلت إليها 'اللجنة' في بقية الدعاوى الأخرى التي أقيمت ضد قرار المدعي عليها رقم (--) ('القرار المتظلم منه') من أعضاء مجلس إدارة شركة (أ)، فقد صدر قرار 'اللجنة' رقم (--) في



شأن الدعوى المقيدة برقم (--)، وقرار اللجنة رقم (--). في شأن الدعوى المقيدة برقم (--)، وقرار اللجنة رقم (--). في شأن الدعوى المقيدة برقم (--)، وقرار اللجنة رقم (--). في شأن الدعوى المقيدة برقم (--).

أما بشأن ما ذكره وكيل 'المدعي' بأنه بالرجوع للفقرة الأولى من المادة الحادية والسبعين من نظام الشركات نصت على عدم جواز التصويت فإن وجد تصويت لموكلي فيما له مصلحة فيه -مع عدم التسليم بذلك- فإن المادة لم تنص على فرض أي عقوبة عليه وإنما حملته المسؤولية الناتجة عن الضرر تجاه الغير... إلخ، فتود المدعي عليها التأكيد بأن ما ذكره وكيل 'المدعي' في هذا الشأن مستغرب، على اعتبار أن الفقرة (1) من المادة الحادية والسبعين (النص محل المخالفة) من نظام الشركات ('النظام') تضمنت التزامات على عضو مجلس الإدارة الذي له مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في الأعمال والعقود التي تتم لحساب الشركة، تمثلت في أنه يجب على العضو تجنب حالات تعارض المصالح، وأنه يجب عليه إبلاغ المجلس فوراً وبشكل كامل بحالات التعارض التي قد تؤثر على حياده عند النظر في الموضوعات المعروضة على المجلس ويثبت هذا التبليغ في محضر الاجتماع أي وفق شكل نظامي محدد، في حين أن ('النظام') أفرد باب مستقل ('الباب الحادي عشر المعنون بـ 'العقوبات') تضمن العقوبات المقررة نتيجة مخالفة نصوص هذا النظام، وحيث إن القرار المتظلم منه صدر من المدعي عليها الذي يملك الصلاحية فيما يتعلق بتطبيق نظام الشركات ولوائحه التنفيذية استناداً إلى الفقرة (ت) من المادة السادسة عشرة بعد المائتين من نظام الشركات ('النظام') التي تنص على أنه: 'للهيئة المختصة إيقاع العقوبات المقررة عن المخالفات المنصوص عليها في المادة (الثالثة عشرة بعد المائتين)،...، ومن ذلك صلاحيته في فرض غرامات مالية على الشخص المسؤول عن مخالفة نظام الشركات، بما لا يزيد عن خمسمائة ألف ريال عن كل مخالفة تم ارتكابها، استناداً إلى الفقرة (ت) من المادة الثالثة عشرة بعد المائتين من نظام الشركات ('النظام') التي تنص على أنه: 'مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد ينص عليها نظام آخر، يعاقب بغرامة لا تزيد على (500,000) خمسمائة ألف ريال: ... ت - كل شركة أو مسؤول في شركة لا يراعي تطبيق الأنظمة والقرارات المرتبطة بعمل الشركة ونشاطها ولا يمثل للتعليمات أو التعاميم أو الضوابط التي تصدرها الجهة المختصة، وذلك دون إبداء سبب معقول لذلك'، وهو ما ينسجم أيضاً مع ما جاء في المبادئ القضائية الصادرة عن لجان الفصل من أن عضو مجلس الإدارة ملزم بممارسة صلاحياته عن الواجبات الملزم بأدائها، بصفته عضواً في مجلس الإدارة، طالما أنه لم يقدم ما يثبت تحفظه على أي من الأخطاء المرتكبة، حيث نص المبدأ القضائي على أنه: 'وهو ما يتسق مع ما استقر عليه قضاء لجان الفصل في منازعات الأوراق المالية، حيث نص في أحد مبادئه إلى أن: "المدعي عليها هي الجهة المسؤولة عن الإشراف على الشركات المساهمة المدرجة استناداً إلى نظام الشركات، وللمدعي عليها حق اتخاذ ما تراه لازماً لسلامة السوق المالية' (راجع القرار رقم (--)، الأمر الذي يظهر معه لمقام لجننتكم الموقرة صحة وسلامة قرار المدعي عليها المتظلم وعدم صحة ما ذكره وكيل المدعي في هذا الشأن.

أما بشأن ما ذكره وكيل 'المدعي' في البند (ثانياً) من مذكرته محل الرد بأن القرار جاء مبهماً وذلك أنه ذكر فيه فرض غرامة قدرها (20,000) ريال وفرض أربع غرامات بمجموع (320,000) ريال لكل



غرامة منها مبلغ قدره (80,000)، وهذه المخالفات ذكرت على سبيل الاسترسال دون بيان المخالفة الواقعة من موكلي ووجه هذه المخالفة مُستنداً على ذلك بالنظام الذي يحدد نوع ومقدار هذه الغرامة،... إلخ، فتود المدعي عليها التأكيد بأن ما دفع به وكيل 'المدعي' في هذا الشأن غير صحيح، وينفيه أن المدعي عليها وفور صدور قرارها محل التظلم باشرت إجراءات تبليغ 'المدعي' وفق ما هو منصوص عليه في نظام إيرادات الدولة ولائحته التنفيذية، حيث جرى الكتابة إلى 'المدعي' وتبليغه في حينه بصدور القرار بحقه بموجب كتاب المدعي عليها رقم (--) وتاريخ (--) م، وقد اشتمل الكتاب بشكل واضح ودقيق على الواقعة محل المخالفة (أسباب صدور القرار) مع بيانٍ صريح للسند النظامي محل المخالفة ورقم القرار وتاريخه والعقوبة الصادرة بحقه، وقد مارس 'المدعي' حقه النظامي في التظلم من القرار- على النحو الذي أشرنا إليه في البند (رابعاً) من مذكرة المدعي عليها الجوابية رقم (--) وتاريخ (--) م، فضلاً على ما قدمته المدعي عليها في هذه الدعوى في مذكرتها الجوابية المشار لها وتحديداً البند (أولاً)، والمتضمن وصفاً تفصيلياً للواقعة محل المخالفة التي تمثلت في عدم إبلاغ المدعي -بصفته عضو مجلس الإدارة- مجلس إدارة الشركة بما له من مصلحة غير مباشرة في صفقة استحواذ الشركة على أصل عقاري مملوك لوالده رئيس مجلس الإدارة، وعدم تجنبه -بالصفة ذاتها- حالات تعارض المصالح من خلال حضوره اجتماعات مجلس إدارة الشركة أثناء المداولات والتصويت على قرارات متعلقة بصفقة استحواذ الشركة على أصل عقاري المملوك لوالده رئيس مجلس الإدارة، الأمر الذي ترى معه المدعي عليها الالتفات عما أثاره وكيل المدعي في هذا الجانب.

وعليه، تتمسك المدعي عليها بما انتهى إليه منطوق قرار اللجنة المستأنف ضده، وبما ورد فيه من أسباب وحيثيات، وما جاء في مذكراتها الجوابية المشار إليها أعلاه، تأسيساً على الأسباب الواردة فيها".

ثم أجملت المدعي عليها طلباتها في ختام مذكرتها الجوابية بطلب تأييد القرار محل الاستئناف.

لجنة الاستئناف

بناءً على نظام المدعي عليها، ولوائح السوق، والقواعد والتعليمات والأنظمة الأخرى ذات العلاقة. وحيث إن الاستئناف قُدِّم خلال المدة المحددة واستوفى متطلباته النظامية، فإنه يتعين قبوله شكلاً.

ومن الناحية الموضوعية، فحيث انصبت مذكرة الاستئناف المقدمة من وكيل المدعي على طلب إلغاء القرار محل الاستئناف، والحكم بإلغاء قرار المدعي عليها رقم (--) .

وبإطلاع لجنة الاستئناف على الأوراق الثابتة في ملف الدعوى وما انتهت إليه لجنة الفصل في قرارها محل الاستئناف من قبول دعوى التظلم شكلاً، ورفضها موضوعاً، استناداً إلى الأسباب الواردة في قرارها، الذي تحيل إليه لجنة الاستئناف منعاً للتكرار.

وحيث اطلعت لجنة الاستئناف على الأسباب التي بُني عليها القرار محل الاستئناف، وأوجه الاعتراض عليه، فقد استبان لها صحة النتيجة التي خلصت إليها لجنة الفصل في قضائها وسلامة



الأسباب والأسانيد التي أقامت عليها هذا القضاء وموافقة ذلك للقواعد المقررة في هذا الخصوص، الأمر الذي ترى معه لجنة الاستئناف تأييد ما انتهت إليه لجنة الفصل في قرارها محل الاستئناف، محمولاً على أسبابه.

أما ما دفع به وكيل المدعي أن القرار محل الدعوى جاء مستنداً إلى مستند غير صحيح ولا وجود له في لائحة حوكمة الشركات المعدلة، ومن أن قرار المدعي عليها تارة يستند إلى نظام الشركات القديم وتارة يستند إلى نظام الشركات الجديد وهذا مخالف للنظام، فيجاء عنه بأن قرار المدعي عليها رقم (--)، الصادر في مواجهة المدعي استند إلى مخالفة المدعي للفقرة الفرعية (2) من الفقرة (أ) من المادة (الرابعة والأربعين) من لائحة حوكمة الشركات - السارية في تاريخ ارتكاب المخالفات محل قرار المجلس المشار إليه أعلاه-، وهو ذات النص الوارد في لائحة حوكمة الشركات المعدلة والصادرة بموجب قرار المدعي عليها رقم (--) في الفقرة الفرعية (2) من الفقرة (أ) من المادة (الثانية والأربعين)، إضافة إلى أن قرار المجلس استند في فرض الغرامة إلى الفقرة (ت) من المادة (الثالثة عشرة بعد المائتين) نظام الشركات - الساري في تاريخ ارتكاب المخالفات-، وهو ذات النص الوارد مضمونه في الفقرة (ق) من المادة (الثانية والستين بعد المائتين) من نظام الشركات الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/132) وتاريخ 1443/12/01هـ، الأمر الذي ترى معه لجنة الاستئناف عدم صحة ما تضمنه استئناف وكيل المدعي من أن القرار الصادر ضد موكله محل الدعوى جاء مستنداً إلى مستند غير صحيح ولا وجود له، مما تنتهي معه لجنة الاستئناف إلى الالتفات عن هذا الدفع

وأما بقية ما أورده وكيل المدعي في مذكرته الاستئنافية، فإن لجنة الاستئناف لم تر فيها ما يؤثر في صحة النتيجة التي خلصت إليها لجنة الفصل في قرارها.

فلهذه الأسباب

قررت لجنة الاستئناف:

تأييد قرار لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية رقم 5150/ل/د/2024م لعام 1445هـ.

منطوق قرار لجنة الفصل

بقبول دعوى التظلم شكلاً ورفضها موضوعاً.